التضخم الإقتصادي .. حالات و مفاهيم

قسم البحوث والدراسات الإقتصادية

منتدى الأعمال الفلسطيني

ابريل 2011

عملة التداول 100 مليـــــار!!

زيمبـاوي .. هذا ما تحتاج لكي تذهب إلى البقالة

حرق النقود للتدفئة .. أرخص من شراء الفحم!!

مقدمة

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور إبّان حضارات الشرق الأوسط،إذ كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة، فتتعرض قيمة النقود إلى الانخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة أو نتيجة تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته و لم يجد الاقتصاديون الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة إذ كثيراً ما نسمع في العصر الحاضر مصطلح " التضخم" يتردد على الألسن كتعبير عن حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصادات الوطنية في عالم اليوم، ولهذا فقد شغلت هذه الظاهرة بال رجال السياسة والاقتصاد على السواء، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

وقد تضاربت النظريات المفسرة لها بالشكل الذي أدى إلى اختلاف أساليب معالجتها و احتوائها أو الحد من تفاقمها على الأقل.

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، فمن المفيد أن تحدد مسبقا المحاور التي سنتطرق إليها في هذا التقرير وهي على النحو التالي :

- مفهوم التضخم الاقتصادي
- سمات ظاهرة التضخم
- تاريخ التضخم ،وكيف كانت بدايته ،ومتى ؟
- أنواع التضخم
- أسباب نشوء التضخم
- العلاقة بين التضخم وارتفاع الأسعار
- العلاقة بين التضخم والكساد
- العلاقة بين التضخم وسعر الصرف
- العلاقة بين التضخم والبطالة
- بعض حالات التضخم الجامح في العالم
- أسباب التضخم العالمي
- نتائج التضخم و إجراءات الحد منه

شكرا لكم ، وتقبلوا تحياتنا .

إدارة التحرير

محتويات التقرير

الموضوع	الصفحة
مقدمة : التضخم الإقتصادي (مفهومه .. سماته .. تاريخه .. وأنواعه)	5
الفصل الأول : أسباب نشوء التضخم	8
الفصل الثاني : ارتفاع الأسعار .. الكساد .. سعر الصرف .. البطالة والعلاقة بالتضخم	9
الفصل الثالث : بعض حالات التضخم الجامح في العالم	12
الفصل الرابع : أسباب التضخم العالمي	16
الفصل الخامس : نتائج التضخم	17
الإستنتاجات, التوصيات	20

التضخم الاقتصادي

هو من أكثر الاصطلاحات الإقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لايوجد اتفاق بين الإقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه أرتفاع في الدخل النقدي، كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه أرتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية.

وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها " التضخم " هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم.

ويميز مصطلح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من المصطلحات وتشمل:

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
- تضخم الدخل :أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
- التضخم النقدي: أي الإفراط في إصدار العملة النقدية.
- تضخم الائتمان المصرفي: أي التضخم في الإئتمان .

ومن هنا يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

الخلاصة :

توجد علاقة عكسية بين معدلات التضخم وقيمة العملات، بمعنى أنه كلما ارتفعت معدلات التضخم فإن ذلك يعني انخفاض قيمة العملة. أو بمعنى أخر فإنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم فإن القدرة الشرائية للعملة تنخفض أيضا. على سبيل المثال في حالة ارتفاع معدلات التضخم بنسبة 2% سنويا، فإن ذلك يعني أن عبوة الحلوى التي سعرها دولاراً واحداً سوف يرتفع سعرها إلى 1.02 دولار خلال عام واحد. وبذلك فإنه بسبب معدلات التضخم فإن العام القادم لن تستطيع شراء نفس العبوة بدولار واحد فقط.

سمات ظاهرة التضخم :

- نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد.
- ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من جهة أخرى.
- انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بـــ"انخفاض القوة الشرائية".

تاريخ التضخم :

في القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التضخم النقدي)، بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، ارتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار.

ثم كانت تحليلات الاقتصادي" كينز"، حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال وهكذا توصل "كينز" إلى أن **التضخم** هو: زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى

حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.

وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الانفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

وهناك أنواع عدة للتضخم نستعرضها في ما يلي :

- **التضخم الأصيل** :يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدّلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.
- **التضخم الزاحف** :يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار ، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدي إلى ارتفاع في الاسعار.

ملاحظة هامة :

> ➢ مستوى الاسعار قد يرتفع بشكل طبيعي إلى 10%.

- **التضخم المكبوت** : وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.
- **التضخم المفرط** :وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في كل من ألمانيا بين عامي 1921 و1923م إبان فترة حكم جمهورية فايمار، وفي هنغاريا عام 1945م، (بعد الحرب العالمية الثانية) .

ملاحظة هامة :

> ➢ مستوى الاسعار قد يتجاوز الارتفاع 50% في الشهر الواحد(كل شهر) أو أكثر من 100% خلال العام.

الفصل الأول : أسباب نشوء التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

- **تضخم ناشئ عن التكاليف :**ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.
- **تضخم ناشئ عن الطلب :**ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغيرات في الطلب النقدي حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم أنخفاض الطلب.**
- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى:** تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا من قِبل أمريكا ونتيجة لذلك يَنعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة .
- **زيادة الفوائد النقدية :** ورجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريباً فالاقتصادي كيتز عبر عن ذلك بقوله في كتابه ثروة الأمم: (يزداد الأزدهار الاقتصادي في الدولة كلما أقتربت قيمة الفائدة من الصفر) .

الفصل الثاني : ارتفاع الأسعار .. الكساد .. سعر الصرف .. البطالة .. والعلاقة بالتضخم

العلاقة بين التضخم وارتفاع الأسعار

يستند تفسير التضخم بوجود فائض الطلب إلى المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب، فهذه القوانين تقرر أنه بالنسبة لكل سلعة على حدة يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض، وإذا حدث افراط في الطلب فإنه قد تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر، وتضيق الفجوة مع كل ارتفاع في السعر حتى تزول تماماً وعندئذٍ يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث افراط في الطلب على أي سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار.

وهذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات – أو الجزء الأكبر منها – يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم.

العلاقة بين التضخم والكساد

شهد الإقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد ، تعود في الأساس إلى عدم مقدرة الأدوات التي تعتمد سعر الفائدة على إدارة النشاط الإقتصادي . وحقيقةً فإن علاج هذا الإختلال مفتاحه قول الحق عز وجل : (وكل شيء عنده بمقدار) . ولما كانت المصارف أهم أدوات تنفيذ السياسات الإقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، فعندما اجتاحت العالم حالة كساد كبير حدثت بطالة قاسية فكانت النتيجة المزيد من المجاعات والبؤس، عندئذ تصدى العالم (كينز) لدراسة تلك الظاهرة ووضع تعريفا لتلك الظاهرة جاء فيه أن الكساد أو الركود يعني الهبوط المفاجئ للفاعلية الحدية لرأس المال بإحداثه نقصا في الاستثمارات وفي الطلب الفعال.

كل ذلك يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بحيث ينخفض الاستثمار وتقل العمالة، ويقل الدخل، ويميل الناس إلى الاكتناز، ويتراكم المخزون لدى أرباب العمل، وما إلى ذلك. أما تعريفات الاقتصاديين المعاصرين لتلك الظاهرة فأهمها التعريف الذي جاء فيه: (إن مظهر الركود الاقتصادي يتجلى في تزايد المخزون السلعي فيما بين التجار من ناحية والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار من ناحية أخرى).

العلاقة بين التضخم وسعر الصرف

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الإقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الإقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية وإقتصادية متعددة، ومن بين هذه العوامل الإقتصادية، التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

الخلاصة :

- يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى،وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها .

العلاقة بين التضخم والبطالة

لاشك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيساً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظيف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع

مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه تكون أيّة محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة و التي يعبر عنها بالمنحنى المعروف بـــ "منحنى فيلبس" Philips Curve. وهو منحنى توضح كل نقطة عليه مستوى معين من البطالة والمستوى المقابل له من التضخم. وينسب هذا المنحنى للاقتصادي فيلبسA.W. Philips والذي قام عام 1958 بدراسة العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية وبين معدل البطالة خلال الفترة 1861-1957، ليجد علاقة عكسية مستقرة بين المتغيرين. استنتج فيلبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور فإنه يستوجب قبول بطالة بمعدل 5.5%.

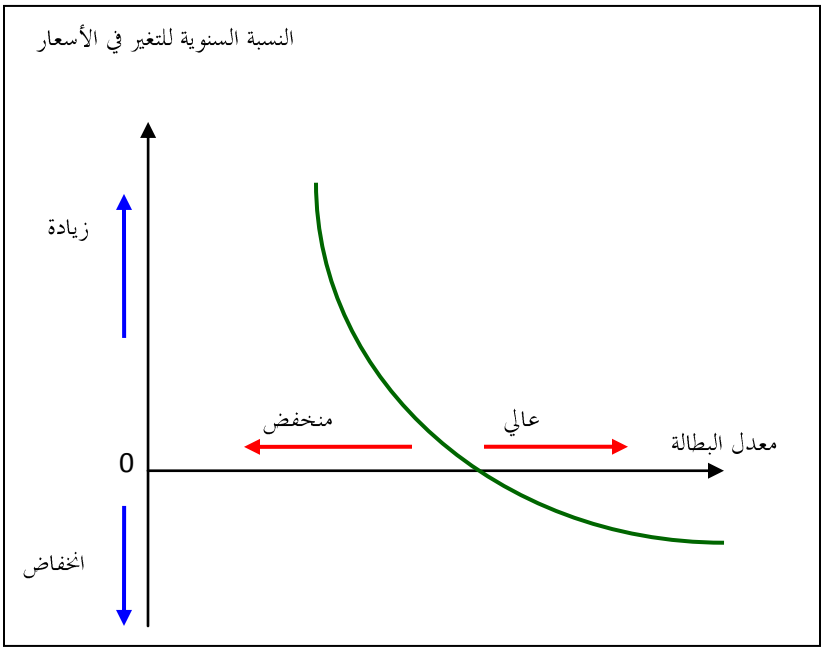

الفصل الثالث : بعض حالات التضخم الجامح في العالم

ذكرنا فيما سبق أنواعاً عدة لظاهرة التضخم قد يكون منخفضاً، أو متوسطاً، أو مرتفعاً، أو قد يكون التضخم جامحاً، والتضخم الجامح (Hyper-inflation) هو أقسى أشكال التضخم، ويعرف الاقتصاديون التضخم الجامح بأنه الحالة التي يزيد فيها معدل الزيادة في الاسعار عن 50% شهرياً، وهو بشكل عام معدل مرتفع جدا للزيادة في اسعار السلع والخدمات. وعلى ذلك فإن التضخم الجامح هو حالة من التضخم الحاد الذي تأخذ فيه معدلات الزيادة في الأسعار ما يقارب الـــ 1300% سنويا أو أكثر. وفي حالات التضخم الجامح الحادة تصل الزيادات في الأسعار إلى أرقام فلكية، بحيث تصبح النقود بلا قيمة تقريباً، وربما تكون تكلفة الورق الذي تطبع عليه النقود أكبر بكثير من القيمة الإسمية المنصوص عليها على الورقة النقدية .ونظراً لتراجع القوة الشرائية للنقود على نحو خطير يتم تعديل فئات النقود المصدرة من خلال إضافة أصفار إضافية على كل ورقة جديدة يتم طباعتها، فبدلاً من أن تحمل الورقة قيمة دولار مثلاً، تصبح 10000 دولار، ثم 100000 دولار، ثم مليون دولار، ثم بليون دولار، ثم 500 بليون دولار للورقة الواحدة، وهكذا، ويعاني الناس بصورة شديدة جداً في حالة وجود تضخم جامح، حيث يجدون دخولهم وثرواتهم التي تأخذ صورة نقدية تتراجع على نحو خطير في ظل الارتفاع الفلكي للأسعار، ونتيجة لذلك تتدهور مستويات المعيشة للسكان بصورة مأساوية.

نستعرض فيما يلي حالات للتضخم الجامح في القرن العشرين، تتمثل في 10 حالات لـ10 دول تمثل حالات التضخم الجامح التي مرت على العالم خلال القرن العشرين مرتبة من الأقل الى الأعلى.

❖ شيلي 1973- 1975

بلغ معدل التضخم الشهري في شيلي في ابريل 1974حوالي 745% شهريا. وقد ساعد الانقلاب الذي جلب الجنرال اوجستو بينوشيه برعاية الولايات المتحدة في التغلب على المشكلة، حيث تم بيع الشركات المملوكة للحكومة وتم استبدال العملة الشيلية ببيزو جديد، وأخذ معدل التضخم في التراجع.

❖ الأرجنتين في الثمانينيات

بلغ معدل التضخم السنوي في الارجنتين 12000%في عام 1989، وهو ما أدى الى تراجع قيمة البيزو الارجنتيني بصورة كبيرة، حيث بلغت قيمة البيزو الواحد في 1992 ما يعادل 100مليار بيزو من ذلك الذي كان يتم تداوله في 1983. وقد نشأ التضخم في الارجنتين بسبب توقف عمليات الاستدانة الخارجية وهو ما

دفع بالحكومة الى تخفيض قيمة العملة للتعامل مع العجز في ميزان مدفوعاتها. وقد تم التغلب على المشكلة من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي تم تنفيذه في الارجنتين، وهو ما أدى الى تراجع معدلات التضخم.

❖ نيكاراجوا 1987- 1990

بلغ معدل التضخم السنوي في نيكاراجوا 1987 30000%، وازاء هذا التضخم الجامح اضطرت الحكومة الى اصدار العملة بفئات عالية جدا، بلغت 100 مليون كوردوباس (اسم العملة) للورقة الواحدة. وقد نشأ التضخم بسبب الحرب الاهلية وتراجع الصادرات الزراعية للولايات المتحدة وقيام الولايات المتحدة بفرض حصار على نيكاراجوا. بعد انتهاء الصراع المسلح، تم ادخال اصلاحات اقتصادية بواسطة فيوليتا شامورو وذلك بعد انتخابات 1990م، وهو ما أدى الى جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية وايضا تقديم الدعم من الولايات المتحدة، الامر الذي ساعد على انتهاء التضخم الجامح.

❖ بوليفيا 1984- 1985

بلغ معدل التضخم السنوي في اغسطس 1985 في بوليفيا 60000%، ولم يكن التضخم الجامح في بوليفيا بسبب الحرب، وانما بسبب الاوضاع السياسية غير المستقرة والتي ادت الى انهيار صناعات التصدير في الدولة وارتفاع الديون الخارجية لبوليفيا، الأمر الذي دفع بالحكومة الى طباعة المزيد من النقود، وقد قامت حكومة الرئيس فيكتور باز ايسونورو بتغييرات في السياستين المالية والنقدية ووقف عمليات الطباعة للنقود الجديدة، وتوسيع نطاق الضرائب ورفع مستويات الأسعار للسلع التي يتم تقديمها من خلال القطاع العام، الامر الذي أدى الى التخلص من التضخم الجامح.

❖ الصين 1948- 1949

بلغ أعلى معدل للتضخم الشهري في الصين في مايو 1949 حيث بلغ 2178% شهريا، أي ما يعادل معدل تضخم يومي يساوي 11% وقد بلغت القيمة الاسمية لأكبر ورقة نقدية تمت طباعتها 6 مليار يوان. وقد نشأ التضخم نتيجة قيام الحكومة بطباعة النقود لتمويل الحرب، وهو ما أدى الى تراجع قيمة اليوان على نحو خطير. في عام 1955 قامت الحكومة بتبني الرنمينبي كعملة جديدة، وبدأ التضخم في التراجع نتيجة لذلك، وقد بلغ معدل التبادل بين العملة الجديدة والعملة القديمة 1 رنمينبي لكل 10000 من العملة القديمة.

❖ اليونان 1943- 1946

بلغ اقصى معدل شهري للتضخم في اليونان في اكتوبر 1944، حيث بلغ معدل التضخم 13800% شهريا، وهو ما يعني أن معدل التضخم اليومي يبلغ 20.9%. نشأ التضخم الجامح في اليونان بسبب قيام الحكومة بتغطية نفقاتها من خلال طبع النقود بدلا من فرض الضرائب على المواطنين .وقد ترتب على الاحتلال الايطالي الألماني لليونان تدمير الاقتصاد اليوناني وهو ما أدى الى فقدان الثقة في العملة اليونانية، الأمر الذي دفع البنك المركزي الى اصدار عملات ذهبية بدلا من الورقية، مما ساعد على تقليل الطلب على النقود. في عام 1953 انضمت اليونان الى اتفاقية البريتون وودز ومن ثم تم تثبيت قيمة العملة بالنسبة للدولار الامريكي، وانتهى التضخم.

❖ ألمانيا 1921- 1923

بلغ معدل التضخم الشهري في اكتوبر 1923 حوالي 29500% شهريا، وقد ترتب على ذلك تراجع معدل صرف المارك الالماني على نحو كبير، ففي ديسمبر 1923 بلغ معدل الصرف 2 تريليون مارك لكل دولار امريكي. ومن المفارقات المثيرة للدهشة هي أنه في هذه الفترة لجأت الأسر الألمانية لحرق الأوراق النقدية في المدفأة بدلا من الفحم للتدفئة، على أساس أن التدفئة من خلال حرق النقود كان ارخص من شراء الفحم واستخدامه في التدفئة. ويعزى التضخم الى قيام الحكومة الالمانية بتمويل ديونها من خلال الاقتراض من السلطات النقدية (طبع النقود) بدلا من فرض الضرائب على المواطنين، وقد قامت الحكومة الالمانية بعد ذلك بإنشاء بنك مركزي مستقل وادخلت عملة جديدة (الرنتنمارك) الذي يمكن تحويله الى سند ذو قيمة ذهبية، وتراجع التضخم نتيجة لذلك.

❖ يوغوسلافيا 1989- 1994

بلغ معدل التضخم الشهري في يوغوسلافيا 313,000,000%، أي بمعدل تضخم يومي 64.6%، ونتيجة لذلك كان على البنك المركزي أن يصدر عملات نقدية ذات قيم اسمية مرتفعة جدا، حيث بلغت قيمة أعلى عملة تم اصدارها 500 مليار دينار للورقة الواحدة. وقد نشأ التضخم الجامح نتيجة لعمليات طبع النقود والذي نتج عن الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على الدولة مما أدى الى تراجع الناتج المحلي على نحو خطير. في عام 1990 نفذت احتياطيات الدولة من النقد الاجنبي وتحولت الدولة بالتالي الى استخدام مدخرات الافراد فيها من خلال تقييد حق الافراد في السحب من مودعاتهم في البنوك الحكومية، وفي عام 1994 أدخلت الحكومة عملة جديدة (نوفي دينار)، وتم تثبتيها بالمارك الالماني على أساس معدل صرف 1 نوفي دينار لكل مارك، وانتهى التضخم.

❖ زيمباوي 2000- 2009

بلغ معدل التضخم السنوي في زيمبابوي 516 كوينتيليون (الكوينتيلون = 1000000000000000000%)، وهو ما عني ارتفاعاً رهيباً في اسعار السلع لدرجة أن الناس كان يضطرون الى حمل النقود في سلال حتى يتمكنوا من توفير الكمية اللازمة منها لشراء احتياجاتهم الاساسية، ونظراً للارتفاع الرهيب في أسعار السلع اضطرت الحكومة الى طبع نقود بقيم اسمية عالية جدا، بلغت 100 مليار دولار زيمبابوي للورقة الواحدة. ويرجع التضخم الى قيام الرئيس موجابي بتمويل الانفاق الحكومي من خلال طبع النقود، في أوقات عدم الاستقرار السياسي التي أعقبت رسوبه في الانتخابات ضد معارضيه. في2009 اضطرت الحكومة الى الغاء الدولار الزيمبابوي واستخدام الراند الجنوب افريقي والدولار الامريكي بدلا منه، فتراجع معدل التضخم.

❖ المجر 1945-1946

هذه الحالة هي أكبر حالات التضخم الجامح المسجلة في العالم في التاريخ الحديث حيث بلغ معدل التضخم الشهري في عام 1946 ما يعادل 207% يومياً، وقد كان اكبر قيمة اسمية لوحدة النقود التي تم اصدارها هو 100 كوينتيليون، وهي أعلى قيمة لعملة من الناحية الاسمية تم اصدارها في التاريخ. وللتغلب على الوضع تم اصدار عملة جديدة (ادوبينجوي) ، وهو ما كان يعني ان العملة القديمة لم يكن لها قيمة، لدرجة انها كانت تلقى في الشارع دون أن تجد من يلتقطها لأن التقاطها يعني جمع المزيد من القمامة من الشارع الى المترل، لدرجة ان عمال القمامة كانوا يكنسون هذه العملة من بين ما يكنسون من قمامة في الشارع ، ويرجع التضخم في المجر الى الحرب العالمية

الثانية،عندما تسلمت حكومة جديدة زمام الامور في البلاد في 1946 تم اصدار عملة جديدة وهي الفروينت وتم تثبيت نظام الائتمان وتراجع معدل التضخم.

الفصل الرابع : أسباب التضخم العالمي :

1) ارتفاع أسعار النفط

- 95% من الزيادة في الطلب على النفط منذ 2003 مصدرها الاقتصاديات الناشئة بصفة خاصة الهند والصين، حيث ان النمو في هذه الدول مصدره قطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة، مقارنة بالنمو في الاقتصاديات المتقدمة.
- إنّ استجابة العرض لهذه الزيادة في الطلب والأسعار كانت محدودة، بصفة خاصة من مصادر العرض خارج دول الأوبك.

2) ارتفاع أسعار الغذاء

يعاني العالم حالياً أزمة غذاء، شبيهة بتلك التي مر بها في أوائل السبعينيات، وتتعدد أسباب ارتفاع اسعار الغذاء ولكن يمكن تلخيصها في الآتي:

- الظروف الجوية السيئة مثل الفيضانات والجفاف التي أدّت إلى فشل بعض المحاصيل الزراعية .
- تزايد الاتجاه نحو توجيه المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود البيولوجي.
- ارتفاع اسعار الطاقة أدّى الى رفع تكاليف إنتاج ونقل الغذاء. يشير صندوق النقد الدولي إلى أن ارتفاع اسعار الطاقة مسئول عن حوالي 20% من الزيادة في اسعار الغذاء.
- قيود التصدير .
- السياسات الحكومية في الدول النامية، بصفة خاصة:

1. ضعف الاستثمارات .
2. تتبنى سياسات سعرية تمنع الانتقال الكامل للأسعار الدولية في أسعار السلع الاستهلاكية من خلال الدعم.

3. التدخل في تسويق السلع الزراعية مما ادى الى التأثير بشكل سلبي على إنتاج الغذاء .

3) **أسعار المعادن**

- تميل أسعار المعادن الاساسية الى أن تكون حساسة للتقلبات في الدورات الاقتصادية، وقد بلغت مستوياتها القصوى في مايو 2007، وهي مستمرة حالياً عند مستوياتها المرتفعة.

4) **تراجع قيمة الدولار الامريكي من الناحية الحقيقية بحوالي 25% منذ عام 2002، وهو ما ترتب عليه تغذية الضغوط التضخمية في الدول التي تربط عملتها بالدولار.**

الفصل الخامس : نتائج التضخم

ينجم عن التضخم نتائج خطيرة أحياناً ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية. فمن النتائج الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على تطور الاقتصاد الوطني وتشويه بنيته يتجلى أحياناً في انخفاض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد رغم الزيادة الاسمية القيمية في حجم الاستثمار. ذلك أنّ زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة ارتفاع الأسعار قد تدفع بالمستثمرين إلى العزوف عن الاستثمارات الكبيرة والتوجه نحو الاستثمارات الهامشية ذات التكلفة القليلة والربحية العالية مثل أعمال المضاربة وغيرها من الأعمال غير المنتجة وما ينجم عن ذلك من عثرات في عملية التنمية وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومن النتائج الاقتصادية للتضخم انخفاض قيمة العملة الوطنية بحيث يفقد النقد وظيفته كمقياس للقيمة وحافظ للثروة ومحفز للادخار، مما يؤثر ذلك سلبياً على عملية الاستثمار، ومن ثمّ التوسع في عملية الإنتاج الاجتماعي. فضلاً عن أن انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية يؤدي إلى تشويه العلاقات الاقتصادية والنقدية مع العالم الخارجي، ويترك بصماته السيئة على ميزان المدفوعات، وازدياد معدل الاعتماد على الديون الخارجية، وتعميق علاقات التبعية إلى السوق العالمية، والوقوع تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية.

في العديد من الحالات تكون النتائج الاجتماعية أكثر خطورة من النتائج الاقتصادية للتضخم وما يتبع ذلك من مخاطر على الاستقرار السياسي. من النتائج الاجتماعية الخلل الذي يصيب البنية الاجتماعية نتيجة إعادة توزيع

الدخل القومي لصالح الفئات الغنية في المجتمع بفعل آلية التضخم، إضافة إلى انخفاض المستوى الاستهلاكي لدى فئات الدخل المحدود الذين يشكلون غالبية السكان، وما يرافق ذلك من انخفاض في معدلات الطلب على السلع الاستهلاكية حتّى يصبح فيها الركود الاقتصادي مهدداً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

إجراءات الحد من التضخم

يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية:

السياسة المالية:

- تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.
- قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.
- زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.
- خفض الإنفاق الحكومي: يعد الانفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق.

السياسة النقدية:

تتولى المصارف المركزية (البنوك المركزية) في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية .

- الأدوات الكمية

– زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الإنتمائية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.

– دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق. أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

– زيادة نسبة الاحتياط القانوني. تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الإنتمائية لدى المصارف.

❖ الأدوات النوعية:

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الإنتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

الاستنتاجات:

- ارتفاع أو انخفاض معدل التضخم سيؤدي إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة.
- ارتفاع أسعار الفائدة تقلل من إقبال المستثمرين ورجال الأعمال على الاقتراض, في حين انخفاضها يشجع على الاقتراض والاستثمار, مما ينعكس على مضاعفة الاستثمار ومتابعة الاقتصاد الوطني وتحسن قيمة العملة الوطنية.
- تأثر سعر الصرف بمعدلات التضخم, حيث يؤدي ارتفاع التضخم إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وتبعاً لذلك يتغير سعر الصرف.
- ثبات أسعار الصرف في بعض الدول وهذا لا ينسجم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

خلاصة التقرير :

- تقليص الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله ورفع معدل الضريبة على ربحية الأنشطة التي لا تنعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني.
- تفعيل دور المصارف المركزية (البنوك المركزية) في ممارسة السياسة النقدية باتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق.
- تفعيل دور وزارة المالية في ممارسة السياسة المالية للتأثير في السيولة المتداولة في الأسواق أيضاً.
- إتاحة البيانات أمام الباحثين عن معدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف الرسمية والموازية تحديداً.
- تنشيط دور المؤسسات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتحسين الأداء.

المصادر والمراجع *

- ✓ الأمين وباشا, عبد الوهاب, زكريا عبد المجيد, مبادئ الاقتصاد ــ الجزء الثاني ــ الاقتصاد الكلي ــ دار المعرفة ــ الكويت ــ 1983.
- ✓ موقع ألفا بيتا .
- ✓ www.Business Insider .com
- ✓ موقع الموسوعة العربية ، مجلد رقم 537 .
- ✓ البازعي، حمد سليمان، مجلة الإدارة العامة – الانتقال الدولي للتضخم – العدد الأول – 1997م.
- ✓ العمر، حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي – مجلة جامعة الملك سعود– 1416هـ.
- ✓ البسام، خالد عبد الرحمن، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 1999م.
- ✓ alphabeta.argaam.com
- ✓ **أ.د. محمد ابراهيم السقا , قراءة في مسار ظاهرة التضخم عالميا وعربيا وخليجيا , قسم الاقتصاد , جامعة الكويت**
- ✓ www.forexelite.com
- ✓ د . رفيق عمر ، التضخم .
- ✓ بحث في ظاهرة التضخم ، جامعة منتوري – قسنطية .

1) تم الاستفادة من المواد المنشورة في هذه المراجع والمصادر بتصرف ، وهي جميعها مصادر متاحة ومفتوحة للجميع .